أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية

(تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)

The importance of financial inclusion in achieving development
(Enhancing Financial Coverage in the Arab Republic of Egypt)

د. صورية شنبي*	د. السعيد بن لخضر
جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر	جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر
benlakhdars@yahoo.fr	benlakhdars@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/12/19 تاريخ القبول: 2018/12/23 تاريخ النشر: 2019/04/04

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أهميته أهدافه ودوره في التنمية، حيث مع التطور الهائل في التكنولوجيا، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها.

لعب انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي وتحقيق إستراتيجيته والتي عملت دولا عديدة على تطبيقها ومن بين الدول العربية التي حققت نجاحا في هذا المجال وقطعت اشواطا معتبرة جمهورية مصر العربية، التي عملت على ترسيخ مفهوم الشمول المالي في استراتيجيتها التنموية، وقد توصلت هذه الدراسة الى ان الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولة.

الكلمات المفتاحية:الشمول المالي، التنمية، الخدمات المالية، الشمول المالي في مصر.

Abstract :

The study aims to presenting concepts of financial inclusion, its importance, its objectives and its role in development, with the tremendous development of technology, and the emergence of many innovative services which have contributed to the organization and management of the operations of the financial sectors and facilitate the access to the financial services and use them.

The spread of digital technology has played an increasing role in accelerating the wheel of financial inclusion and achieving its strategy, which has been implemented by many countries and among the Arab countries that have achieved success in this field and made significant strides in the Arab Republic of Egypt, which has established the concept of financial inclusion in its development strategy. This study indicates that financial inclusion provides advanced and affordable financial services and products such as transactions, savings, payments, insurance, credit and other financial services in a sustainable and responsible manner.

Keywords: Financial Inclusion, Development, Financial Services, the Strategie of Egypt.

* المؤلف المرسل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

نمى دور القطاع المالي تصاعديا ولعب دورا هاما في نمو اقتصاديات الدول، وقد حظي الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من صناع القرار في كافة أنحاء العالم، حيث تطورت مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسرعة مذهلة فاقت الخيال وانتشرت وازداد استخدامها، ومن هنا تبنت المؤسسات الرقابية على النشاط المالي سياسات وتنظيمات تراقب وتنظم وتحفز المتعاملين الماليين وانتشرت حملات التوعية والتثقيف في هذا المجال من أجل نشر الوعي لاستخدام هذه الخدمات، فقد تم طرح العديد والعديد من المنتجات والخدمات المالية المتطورة والمبتكرة، خاصة الأزمة المالية العالمية 2007-2008.

وقد التزمت المؤسسات العاملة في هذا المجال بإعداد وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط واستراتيجيات تسهل إيصال الخدمات المالية لمختلف الشرائح للاستفادة منها، كما شجعت على البحث والتطوير في هذا الميدان وقد تبنت مجموعة العشرين للبنك العالمي الشمول المالي كمحور رئيسي في جدول أعمال التنمية العالمية، واعتبر البنك العالمي تعميم الشمول المالي ونشره بين جميع الفئات يعتبر وسيلة مباشرة للقضاء على الفقر وتحسين ظروف المعيشة وتشجيع الاستثمارات الصغيرة والكبيرة، والتي تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة خاصة في الدول الفقيرة.

الإشكالية:

الشمول المالي يعزز الاستقرار المالي ويساهم في تحقيق التنمية المستديمة بكل أبعادها، فقد تزايد اهتمام البنوك المركزية به، من هنا تطرح عدة أسئلة:

- ما المقصود بالشمول المالي وما هي أهميته في التنمية، أهدافه وأبعاده؟ ؛
- ما هو التقدم المحقق عالميا في مجال الشمول المالي، وهل هناك تحديات تعيق تحقيقه؟ ؛
- هل استطاعت جمهورية مصر العربية تحقيق الشمول المالي من خلال استراتيجيتها، وإلى أين وصلت في ذلك؟

أهمية واهداف الدراسة: هدف الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، اهميته اهدافه وأهميته في التنمية، كما يتم التعرف على سياساته والمجهودات الدولية المبذولة في هذا المجال، والتعرض لتجربة عربية في هذا المجال.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، لوصف وتحليل ما ورد في الدراسات والمراجع المرتبطة بموضوع البحث، حيث تم استخدام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة المسحية لبعض المراجع والمصادر المتعلقة بمتغيرات الدراسة في الجانب النظري، ثم تم اعتماد على منهج دراسة الحالة عن طريق مسح المصادر المتعلقة بجمهورية مصر العربية ذات العلاقة بالموضوع المدروس.

هيكل الدراسة: للإجابة على الأسئلة المطروحة ارتأينا تقسيم الدراسة إلى:

I. مفاهيم حول الشمول المالي وأهميته في التنمية

II. المجهودات الدولية المبذولة في هذا المجال

III. الشمول المالي في جمهورية مصر العربية

I. مفاهيم حول الشمول المالي وأهميته في التنمية

1. تعريف الشمول المالي:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي Global Financial Development Report " على أنه" نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية".

ويشير الشمول المالي، حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في يناير 2017 تحت عنوان " قياس الشمول المالي في العالم العربي Inclusion Measurement in the Arab World " إلى "تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين....الخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة".

وقد تطور تعريف ومقاييس الشمول المالي من تصنيف وانتقل من تصنيف الأفراد والمؤسسات بشكل بسيط كمشمولين أو غير مشمولين، إلى تعريفات ومقاييس متعددة الأبعاد. أما تعريف مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) ينص على أنه "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه:"العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فتعرف الشمول المالي بأنه:"وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا".[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة المحاور الاساسية التي يرتكز عليها الشمول المالي وهي:

– الحصول على المنتجات والخدمات المالية من خلال توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة، وقرب المسافة، والقدرة على تحمل التكاليف؛

– القدرة المالية من خلال إدارة الاموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية؛

– استخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال الانتظام والتكرار ومدة الاستخدام؛

–جودة الخدمات والمنتجات الماليةن حيث انها مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع؛

–التنظيم والرقابة الفعالين بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.

2. أهمية الشمول المالي:

الشمول المالي هو عبارة عن إستراتيجية طويلة المدى ولكن لتحقيق أهداف هذه الإستراتيجية يمكن الأخذ بعين الاعتبار المجالات الرئيسية الذي يجب أن يتناولها الشمول المالي:[2]

– تكشف مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. ورغم تفاوت الشواهد إلى حد ما، فإنه حتى الدراسات التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية تشير غالبا إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إعطاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية؛

– تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي، حيث أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين امكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر. فقد توصلت دراسة في كينيا إلى أن اتاحة الحصول على هذه الخدمات حققت منافع كبيرة من خلال تمكين الأسر من زيادة مدخراتها بأكثر من الخمس، وسمح لنحو 150000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

امرأة بترك العمل بالزراعة وإنشاء المشاريع أو أنشطة لتجارة التجزئة، وبالتالي تقليص نسبة الفقر بين هذه الأسر المعيشية بحوالي 22%؛

– يمكن للخدمات المالية الرقمية أيضا أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة، ففي كينيا مثلا توصل الباحثون الى أنه عند حدوث انخفاض غير متوقع في الدخل لم يقم مستخدموا الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بتقليص الإنفاق على أسرهم، فيما قام غير المستخدمين ومن يعانون من ضعف إمكانية الوصول إلى شبكة هذه الخدمات بخفض مشترياتهم من الغذاء والمواد الأخرى بنسب تتراوح بين 7% و10%. إضافة إلى ذلك تقدم الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات، ففي النيجر أدى التحول إلى إرسال الدفعة الشهرية من الإعانات الاجتماعية الحكومية عبر الهواتف المحمولة كبديل للدفع النقدي إلى توفير 20 ساعة في المتوسط على المستفيدين من الانتقال والانتظار لاستلام دفعاتهم؛

– تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات، فبعد تزويد البائعين في كينيا لا سيما النساء بحسابات ادخار. ارتفعت مدخراتهم وزاد استثمارهم في مشاريعهم بحوالي 60%، كما زاد إنفاق الأسر التي تعولها في النيبال على الأغذية الهامة(اللحوم والأسماك) بنسبة 15%، وعلى التعليم بنسبة 20%، وذلك بعد حصولهم على حسابات ادخار مجانية. كما ارتفع إنفاق المزارعين في مالاوي الذين كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات ادخار المعدات الزراعية بنسبة 13% كما زادت قيمة محاصيلهم بحوالي 15%؛

– بالنسبة للحكومات، فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يقلل من الفساد ويحسن مستوى الكفة، ففي الهند مثلا انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بحوالي 47% عندما تم تسديد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية تستخدم بها البصمات الالكترونية. أما في النيجر، فقد أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة 20%.

3. أهداف الشمول المالي:

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي، حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية:[3]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛

-تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛

-تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛

-تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع؛

-خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي.

4. أبعاد الشمول المالي:

في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء. حيث تم قياس الشمول المالي قديما بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها، وفيما يلي يتم وصف الأبعاد في التالي:[4]

1.4.للوصول للخدمات المالية: ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية. وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية:

-عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛

-عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع؛

-حسابات النفوذ الالكترونية؛

-مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛

-النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

2.4. استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. وتكمن مؤشرات هذا البعد في:

-نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛

-عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين؛

-عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛

-عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛

-نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر؛

-نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛

-نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛

-نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية؛

-عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع؛

-عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

3.4.جودة الخدمات المالية: تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. عدم الوصول إلى الخدمات المالية لازال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. هذا البعد ليس بعدا واضحا ومباشرا، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها كالتالي:

-**القدرة على تحمل التكاليف:** مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض.

-**الشفافية:** يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية. ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة.

-**الراحة والسهولة:** يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-**حماية المستهلك:** ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.

-**التثقيف المالي:** ويقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.

-**المديونية أو السلوك المالي:** وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.

-**العوائق الائتمانية:** الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

5. سياسات الشمول المالي:

لمقارنة ومعرفة السياسات الناشئة للدول النامية، قامت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني بوضع 35 حلا وسياسة لتعزيز الشمول المالي عبر 10 دول. من جهة أخرى بدت سياسة الند للند ظاهرة في الدول النامية كحلول وسياسات مبتكرة، ووجدت المؤسسة الألمانية ست سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وتشمل كل من: الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول، تنويع مقدمي الخدمات وإصلاح البنوك الحكومية. في حين الحلين المتبقيين هما: حماية المستهلك وسياسات الهوية المالية والتي تلعب دورا رئيسيا في تمكين الشمول المالي.

ونشيرالى بعض سياسات الشمول المالي كالتالي:[5]

1.5. الوكيل البنكي: أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا. مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، ولا تحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلى وكلاء للبنوك فحسب بل وكلاء للشمول المالي. إن التعاون بين البنوك والوكلاء أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد لإجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز لاستخدام هذه القناة مثل التحويلات النقدية، والتوعية بالنظام المالي بالإضافة إلى زيادة إعداد المستخدمين بشكل كبير كما لوحظ مؤخرا في البرازيل، حيث أنها كانت الرائدة في وق مبكر في وكلاء البنوك بواسطة المراسلات المصرفية بنطاق واسع لتوزيع المنح الاجتماعية للبرازيليين غير المتعاملين مع البنوك.

2.5. الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول: انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير من تكلفة المعاملات بالإضافة إلى أنه أصبحت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحويلات المالية أكثر سهولة حيث يتم وصولها بنفس الوقت وأيضا عملت على توسيع نطاق نقاط الوصول وقللت الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الإلكترونية وأيضا عملت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع البنوك سابقا. حيث أظهرت عدة دول نجاحا باستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي، ففي الفلبين سجلت أول عملية نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال في البلاد النامية عام 2004.

3.5. تنويع مقدمي الخدمات: اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإيداعيه، تدعى بإستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.

4.5. إصلاح البنوك الحكومية: في الكثير من البلدان تلعب البنوك الحكومية دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء. حيث من 73 إلى 102 دولة يمتلكون ما يعادل 15 % من البنوك كأصول. تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان ولتنفيذ برامج اجتماعية.

في هذا الصدد أغلقت بعض الدول البنوك الحكومية ذات الأداء الضعيف كخيار لتقليل التكلفة، كما فعلت البرازيل وبيرو، بينما البعض الآخر لا يزال يعاني من التدخل السياسي والأداء دون المتوسط. من الجدير بالاهتمام أن بعض صناع القرار دفعوا ببعض الإصلاحات لتحسين ربحية وشكل البنوك الحكومية، بدلا من إعادة هيكلة البنك ككل، قامت كل من اندونيسيا والبرازيل بإنشاء خطوط إدارية منفصلة لتقديم عمليات تمويل صغير مربح من خلال إصلاح الحكم وإحداث تقنيات جديدة للتمويل الصغير.

5.5. حماية المستهلك: تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا. ومنه فإن التقدم بالشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة، تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد ولكن بعضهم أساءوا ميزة استخدام المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء الذين هم مثقلون بالديون أو ليس لديهم تأمين أو عائد على استثماراتهم، مثلما حدث في بوليفيا عام 2000 حيث أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجمع بين الأمية المالية والممارسات غير الأخلاقية لبعض المؤسسات وبعض الفراغات في الإطار القانوني أدت إلى وقوع بعض الانتهاكات، حيث منع عمل هذه المؤسسات يعتبر أمر بالغ الأهمية. بشكل عام تعتبر عملية فشل حماية المستهلك هي استجابة تنظيمية لفشل السوق، من هنا يجب على التنظيمات والقوانين أن تصحح عملية عدم توازن المعلومات وتشجيع استدامة توسع السوق من خلال تقديم المعلومات للعملاء في الوقت المناسب قبل وبعد عقد الاتفاق بين المؤسسة والعميل، حيث يساعد ذلك العملاء في معرفة حقوقهم وواجباتهم في الوقت المناسب.

6.5. سياسة الهوية المالية: في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان. والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب. بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض. ونتيجة لذلك هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى.

6. دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها، يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانات الكامنة في الاقتصاد. فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، وترفع الانتاجية والدخول، والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية. وقد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأثر ملائمة، والتي من شأنها تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك، وإدارة المخاطر المالية التي يواجهونها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال. لذا حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

وشهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط مختلفة من الخدمات المالية التي تتيح إمكانيات جديدة للفقراء، ولا تقتصر هذه الخدمات على البنوك، وإنما تشمل الجمعيات التعاونية، وشركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التنمية التجمعية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التمويل التأجيري، وغيرها. ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات، وظهور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، ومن المؤكد أن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي.[6]

ولكن تلك التطورات التكنولوجية طرحت في السوق الكثير من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة، والتي تتطلب معرفة وثقافة مالية أعلى من ذي قبل، بما في ذلك اكتساب القدرة والثقة بالنفس في استخدام الكمبيوتر وأجهزة الصراف الآلي والتلفونات والكمبيوترات اللوحية الذكية. وزادت بفعل ذلك الحاجة إلى التثقيف المالي لكسر الحاجز المعرفي لتحقيق الشمول المالي، وبخاصة زيادة ثقافة ووعي المستهلكين من فئات الدخل الدنيا والمستثمرين الصغار وتعريفهم بالمخاطر والمكاسب المرتبطة باستخدام المنتجات المالية المختلفة، وكيفية استخدام وإدارة التمويل الذي تحتاجه المؤسسات الصغيرة للنمو والتوسع، وهذا قد يساعد في تنشيط الابتكار ودفع ديناميكية الأسواق وتسريع التغيير والتنمية الاقتصادية، والعمل على الحد من البطالة والفقر. ولذا من المهم أن يبدأ التثقيف المالي في المراحل الأولى من التعليم كي يرسخ المفاهيم المالية لدى الأفراد ويحفز الابتكار، فالتثقيف المالي بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OEDC)والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE) هو العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين بطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المتاحة والمخاطر المصاحبة لاستخداماتها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد و/أو النصيحة الموضوعية المتعلقة بها، وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية من خلال زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، وليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة وتعريفهم بالجهات التي يمكن التوجه لها في حال احتاجوا للمساعدة واتخاذ خطوات فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم. لذا أصبح من المعترف به عالميا أن التثقيف المالي يشكل خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازيا ومكملا أساسيا لسلوكيات القطاع المالي لضمان تحقيق الشمول المالي.[7]

7. العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي:

تنظر الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى أن الشمول المالي له دور كبير في التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة.وتم ملاحظة ذلك في اكثر من 90 دولة نامية حيث أن أكثر من 75% من سكان العالم الذين ليس لديهم حسابات بنكية قاموا بالتوقيع في إعلان مايا عام 2011. ومن جهة اخرى حقق الشمول المالي نتائج اجتماعية واقتصادية مجدية جدا حيث تم تطبيقه بشكل متزايد في عدد من الدول في جميع أنحاء العالم، حيث وثق تقرير التنمية المالية العالمية للبنك الدولي عام 2014 أن أكثر من ثلثي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوكالات التنظيمية والإشرافية تم تكليفها بتشجيع تطبيق الشمول المالي، وبالفعل وضعت أكثر من 50 دولة أهداف رسمية مالية لتحقيقه وذلك بسبب أثاره الاقتصادية وتحقيقه للاستقرار المالي المنشود.

أشار تقرير صندوق النقد العربي عام 2015 أنه قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بوجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي لاتزال مستبعدة من الخدمات المالية. في نفس السياق لنفس التقرير فإن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء، كما يؤدي إلى وجود قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي. كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية حيث يلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والإلتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها.

أيضا فيما يخص الإلتزامات فإن القطاع المالي الشامل عادة يتميز بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا، حيث ثبت أن الزيادة بنسبة 10% من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قد يؤدي لإلى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية نقاط في المئة. كما تبين ان المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية، وبالتالي فإن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدر مستقر للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها، إلا أنه في أوقات الشدة أو الأزمات المالية قد يقوم المخرون وخاصة الكبار منهم بسحب ودائعهم من البنوك، بما يؤثر سلبا على أوضاع السيولة في القطاع المصرفي بصفة عامة، ويمكن الحد من ذلك إذا كانت الودائع أكثر تنوعا. ويتحقق هذا التنوع عن طريق الحصول على الودائع المصرفية من عدد أكبر من الأفراد، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة تحقيق الشمول المالي وبهذا فإن تحقيق نطاق اوسع من الشمول المالي في الودائع المصرية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي بما يؤثر بشكل ايجابي على أوضاع السيولة وبالتالي يدعم الاستقرار المالي بشكل عام ويؤدي إلى توجيه الأرصدة الخاصة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تدر عائد.

فيما يخص الأصول فإن خسائر القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية أقل من الخسائر المحققة من القروض الكبيرة، وبالتالي فإن زيادة الشمول المالي من حيث تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية، وقد ثبت أن الشمول المالي قد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يؤدي إلى تغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشأت أو توسعت في الأسواق الجديدة. كما انه في الدول ذات المستويات العالية من الاستبعاد المالي فإن الخدمات المالية غير الرسمية التي يعتمد عليها القطاع العائلي، والشركات تعد بدائل غير مجدية عن الخدمات الرسمية، وقد تكون الخدمات المالية غير الرسمية في حد ذاتها مصدر لعدم الاستقرار المالي. ومن أهم المخاطر التي تواجه الجهود المبذولة في مكافحة غسيل الأموال، لذا يتعين فهم أهمية العلاقة بين النزاهة المالية والشمول المالي المؤيد للاستقرار.[8]

II. واقع الشمول المالي والجهود الدولية في ذلك

1. التقدم المحقق على صعيد الشمول المالي:

لعبت الخدمات المصرفية دورا مهما في توسيع نطاق الشمول المالي بين فئات السكان ذوي الدخول المنخفضة في بلدان مثل كينيا والفلبين وتنزانيا، وزادت البرازيل من إمكانيات الوصول إلى الخدمات المالية لأناس يعيشون في المناطق النائية من خلال تعزيز أنشطة المراسلة المصرفية التي تستند على المبتكرات التقنية، أي الخدمات المالية التي تقدمها نيابة عن البنوك متاجر التجزئة ومحطات البنزين ووكلاء على درجات نارية وقوارب في نهر الأمازون. حيث انخفضت تكلفة الخدمات المالية وتيسير الحصول عليها في البلدان الفقيرة لاسيما تلك التي توجد بها مناطق نائية قليلة السكان، وبالتالي تستفيد من إتاحة الخدمات المالية خارج فروع البنوك.

حققت الكثير من البلدان تقدما في توسيع استخدام الحسابات المصرفية بين الفقراء والنساء والشباب وسكان الريف حتى بدون استخدام الوسائل التقنية المتطورة، وثبت فعالية بعض السياسات بدرجة كبيرة مثل إلزام البنوك بعرض حسابات معفية من الرسوم، والإعفاء من متطلبات التوثيق المتعدد واستخدام المدفوعات الإلكترونية في إيداع المساعدات الحكومية في حسابات مصرفية.[9]

2. التحديات التي تعرقل توسيع الشمول المالي:

مع أن عدة بلدان سارعت إلى توفير الحسابات المصرفية الأساسية لمن لا يتعاملون مع البنوك، فإنه في بعض الحالات مازال ملايين من تلك الحسابات خاملة، وما يبعث على القلق بدرجة أكبر أنه في غياب منافسة سليمة ولوائح تنظيمية فعالة، يتم تقديم الائتمان في أغلب الأحيان إلى أناس غير مؤهلين للحصول عليه وان تعزيز الائتمان دون مراعاة للتكلفة يؤدي في الواقع إلى تفاقم عدم الاستقرار المالي والاقتصادي[10]. من جهة أخرى أشار التقرير الاقتصادي العربي لعام 2012 إلى وجود عدد من التحديات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تواجه لنظم المالية للدول العربية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، وتكمن أبرز هذه التحديات في: [11]

-عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة، فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني والرهانات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين؛

-ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات؛

-غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض؛

-بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات والسواق الدين المحلية وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك، بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

3. أهمية تعزيز الشمول المالي:

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس ايجابيا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وسوف تساهم في تحقيق مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام، ويمكن سرد أثار زيادة مستويات الشمول المالي في المحاور التالية:[12]

1.3. تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: توجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على سوق العمل كما يساهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3. تعزيز استقرار النظام المالي: إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، حيث أن مزيدا من استخدام النظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات. كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

3.3. تعزيز قدرة الأفراد الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص
الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

4.3. أتمتة النظام المالي: توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها للمزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال مطلع القرن الواحد والعشرون. ان زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال، كما ان أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

4. تزايد الشمول المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية:

قدمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي منذ تأسيسها عام 2011، رؤى وأفكارا حول طرق زيادة شمول هذه الخدمات، حيث يتميز إصدار عام 2017 لأول مرة باحتوائه على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالانترنت، حيث يكشف عن فرص غير مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها بصورة اكبر. وبالطبع لا تكفي التكنولوجيا الرقمية بمفردها لزيادة الشمول المالي ولضمان استفادة الناس من الخدمات المالية الرقمية يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور، وبنية تحتية مادية جيدة ولوائح تنظيمية ملائمة وإجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين، ويلزم أيضا تصميم الخدمات المالية سواء أكانت رقمية أم تناظرية بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء ومستخدمي هذه الخدمات لأول مرة الذين قد تكون مهارات القراءة والكتابة والحسابات لديهم متدنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فامتلاك هاتف محمول بسيط يمكن أن يتيح إمكانية الحصول على الحسابات المالية المستخدمة عبر الهاتف المحمول وغيرها من الخدمات المالية، كما يؤدي الاتصال بالانترنت إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة، ويمكن لهذه التقنيات أن تساعد في التغلب على الحواجز التي يقول البالغون غير المالكين لحسابات مصرفية أنها تمنعهم من الحصول على الخدمات المالية، حيث تزيل الهواتف المحمولة الحاجة إلى السفر لمسافات طويلة للوصول إلى المؤسسات المالية من خلال خفض تكلفة تقديم الخدمات المالية قد تؤدي التكنولوجيا الرقمية إلى زيادة يسر تكلفتها.

في عام 2017 بلغ عدد البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية ولديهم هواتف محمولة عالميا حوالي 1.1 مليار شخص أي ثلثي مجموع البالغين، ففي الهند والمكسيك هناك أكثر من 50% ممن لا يملكون حسابات مصرفية لديهم هواتف محمولة وفي الصين تصل هذه النسبة إلى 82%. حيث أن عدد أقل من البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية يمتلكون هواتف محمولة ويمكنهم الاتصال بالانترنت بطريقة ما، سواء من خلال الهواتف الذكية أو أجهزة الكمبيوتر المنزلية أو مقاهي الانترنت أو أي طريقة أخرى. وعالميا تبلغ النسبة نحو الربع لكن كما هو الحال بالنسبة للحسابات تكون إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية سواء الهواتف المحمولة بمفردها أو هي والانترنت معا، أقل بين النساء والبالغين الأشد فقرا، والاشخاص الاقل تعليما والفئات الأخرى المحرومة عادة.[13]

5. دور مجموعة البنك الدولي:

يعد تعميم الخدمات المالية ركيزة أساسية لبلوغ هدفي مجموعة البنك الدولي المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك، وقد أطلق رئيس مجموعة البنك الدولي دعوة للعمل بغرض تعميم الخدمات المالية للجميع بحلول عام 2020. ويعني ذلك ضرورة إتاحة فرص الحصول على الخدمات الأساسية التي يقدمها النظام المالي الرسمي مثلا من خلال بطاقات الخصم أو الهواتف المحمولة.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع أهداف وإصلاحات طموحة تقودها البلدان المعنية، ومن خلال استخدام التكنولوجيا والابتكارات والبيانات لإحداث تحولات جوهرية في نماذج الأعمال ومن خلال المبادرات بين القطاعين العام والخاص التي تهدف إلى التوسع السريع في إمكانيات الحصول على الخدمات المالية، وبفتح حساب جاري يمهد الطريق للحصول على مجموعة أوسع نطاقا وأكثر ملائمة من الخدمات المالية.

6. مؤشرات تطور الشمول المالي في العالم:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أظهرت بيانات البنك الدولي لعام 2014 أن حوالي نصف البالغين في العالم، أي ما يعادل 2 مليار نسمة لا يحصلون على خدمات مالية رسمية، وأن نسبة 70% منهم من سكان الدول النامية وأنه مازال 82% من سكان الدول العربية، أي ما يعادل 182 مليون من البالغين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. وأظهرت البيانات أيضا أن 25% فقط من الفقراء البالغين في العالم(ممن يكتسبون أقل من دولارين للفرد في اليوم) يدخرون أموالهم في مؤسسات مالية رسمية، ويعد بعد المسافات وارتفاع التكاليف والمتطلبات البيروقراطية المرهقة من أهم الأسباب وراء عدم تعامل 75% من الفقراء البالغين في العالم مع المؤسسات المالية.

وتشير آخر البيانات المتاحة لعام 2014 أن نسبة البالغين ممن لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية في العالم هي 62%، وبلغت النسبة بين النساء 58% وبين أفقر 40% من السان 46%، وعلى مستوى الدول النامية فقد بلغت نسبة المشاركة لجميع البالغين 54% وللنساء 50 % ولأفقر 40% من البالغين 46%. وعلى مستوى مجموع الدول بلغت نسبة من لديهم حساب 94% من البالغين في دول منظمة التعاون والتنمية، وكانت نسبة الذكور والإناث متساوية، كما أن المشمولين ماليا لأفقر 40% من السكان بلعت 91%. واحتلت دول شرق آسيا والباسيفيك المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة من لديهم حساب 69% من إجمالي البلغين، وانت نسبة النساء اللواتي امتلكن حساب مصرفي متقاربة مع مثيلتها لدى الرجال، حيث بلغت 67.[14]

7. ضرورة إستراتيجية وطنية للشمول المالي:

نظرا لتزايد حاجة مستهلكي الخدمات المالية في توعيتهم وتثقيفهم ماليا وتمكينهم من الإدماج والوصول إلى المنتجات والخدمات المالية بشكل يسير، وفي ضوء قيام بعض الجهات ذات العلاقة بالقطاع المالي في عدة مبادرات فردية لتنفيذ خطط وبرامج لتحقيق الشمول المالي، فقد برزت الحاجة إلى توحيد المبادرات والجهود تحت مظلة واحدة وذلك بهدف تجنب الازدواجية في الجهود والموارد المبذولة وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تطوير وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي في هذه تضم كافة الجهات ذات العلاقة المعنية بتحقيق الشمول المالي، والتي تشمل الهيئات الرقابية في القطاع المالي والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات المستقلة والقطاع الخاص.

وفي هذا السياق تعمل سلطات النقد والهيئات المالية حاليا على قيادة الجهود لبناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي معظم الدول وذلك ضمن خطة واضحة المعالم ومحكمة وفقا للمبادئ الرئيسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتحقيق الشمول المالي والمعتمدة من قبل مجموعة العشرين G20 والبنك الدولي والتحالف العالمي للشمول المالي AFI .

ويكمن الهدف الأساسي من بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي لأي في توحيد وقيادة الجهود العديدة المبذولة في سبيل زيادة الوعي والتثقيف المالي لدى شرائح المجتمع المختلفة، وضمان عدم ازدواجية الجهود والموارد المبذولة من قبل الأطراف ذات العلاقة، لذا تنشأ الحاجة إلى توحيد الأهداف والرؤى ضمن استراتيجية وطنية للشمول المالي تشمل كافة الأطراف المعنية لضمان تحقيق الشمول المالي.[15]

ومن الأهداف الرئيسة للإستراتيجية الوطنية للشمول المالي لأي دولة:[16]

– تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمجتمعات المالية وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.

– نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالإستراتيجية.

– تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.

– تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

III. الشمول المالي في جمهورية مصر العربية:

تتطلع مصر لأن تكون دولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية، بحيث تعمل على تدشين مرحلة جديدة من الشمول المالي للمواطنين باعتباره أحد ركائز النمو والتحول للاقتصاد الرقمي وتعزيز الإصلاح الاقتصادي، ويعمل الشمول المالي على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، ويضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات، كما يساعد في تحسين مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

على الرغم من القصور التشريعي الواضح فيما يتعلق بتشجيع نظام اقتصادي غير نقدي إلا أن هناك حراك واضح في هذا المجال لا يمكن إغفاله، ويجب ترصده وتنميته وذلك بالتزامن مع إستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030" التي تبنتها وزارة التخطيط. وقد تم العمل بهذه الإستراتيجية بدءا من جانفي 2016، حيث تتضمن اثنا عشرة محورا أهمها التنمية الاقتصادية والشفافية وكفاءة المؤسسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومية. وفي هذا الإطار ومع قيام البنك المركزي بدوره في الإشراف على نظام الدفع والذي يهدف منه ضمان التدفق النقدي من خلال أنظمة الدفع من أجل تحقيق الاستقرار المالي نشأت عدة مبادرات في السوق المصري، تعد بذور طيبة للتحول للاقتصاد غير النقدي.[17]

1. التوجه نحو الاقتصاد غير النقدي: أهم هذه المبادرات: [18]

1.1. مشروع الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي: وفقا للبنك المصري يمثل هذا المشروع تعاونا مشتركا بين البنك المصري ووزارة المالية، ويهدف لدفع المرتبات الشهرية وكافة المستحقات الأخرى للعاملين بالحكومة من خلال بطاقات تصدرها البنوك المصرية. وتنفيذا للمشروع أعلنت وزارة المالية الخطة التي وضعتها لصرف رواتب جميع الموظفين العاملين بالدولة إلكترونيا من خلال بطاقات الصراف الآلي وقد ضم في البداية حوالي 2.5 مليون موظف. وكانت وزارة المالية قد أصدرت منشورا يلزم جميع وحدات الجهاز الإداري بالدولة بصرف المرتبات الكترونيا، وتجميع بيانات الموظفين وإصدار كروت الصراف الآلي لكل منهم والتوقف عن صرف المرتبات بالأسلوب الورقي من خلال التعاقد مع أحد البنوك المشاركة بالمشروع، هذا بالإضافة إلى أن تعليمات وزارة المالية تلزم وحدات الجهاز الإداري بالدولة بصرف كافة مستحقات الموردين من خلال النظام الإلكتروني مع وضع حد أقصى بقيمة 500 جنيه مصري للمصروفات التي يجوز سدادها نقدا.

جدير بالذكر أن شركة e-finance هي المسؤولة عن تطبيق المشروع من الناحية التكنولوجية، وقد صرحت الشركة في جوان 2015 أن هناك 2753 وحدة خاضعة لنظام صرف المستحقات إلكترونيا من أصل 3500 وحدة. ويساعد مثل هذا النظام في التحول إلى الاقتصاد غير النقدي على الرغم من ارتفاع عدد الأشخاص غير الحائزين على حسابات بنكية، فالموظفون الصادر لهم بطاقات المرتبات وفقا لهذا النظام لهم الحق في الانتفاع من الخدمات التي تقدمها البنوك المصدرة للبطاقات "فلهم أن يحصلوا على كروت الائتمان والقروض" هذا بالإضافة إلى تمكينهم من استخدام الكرت في شراء السلع باستخدامها ككروت خصم، وسيعد ذلك نموا ضخما في عدد الأشخاص الحائزين على حسابات بنكية حيث يبلغ عدد موظفي وحدات الجهاز الإداري بالدولة حوالي 7 مليون موظف.

على الرغم من أنه كان مخططا أن يتم صرف مرتبات كافة موظفي الحكومة عن طريق بطاقات دفع الأجور قبل شهر جويلية 2015 إلا أن وزارة المالية أعلنت في آخر شهر يونيو 2015 أنها انتهت من ضم حوالي 85% على أن يتم ضم النسبة المتبقية في وقت لاحق، كما أعلنت أن هذا التأخير بسبب تباطؤ الجهات الحكومية في تطبيق المنظومة ويتبين من ذلك أن على الحكومة اتخاذ خطوات جادة نحو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلزام الجهات الحكومية بتطبيق برنامج الدفع الإلكتروني وتحديد مواعيد صارمة على كل الجهات للالتزام بهذا البرنامج.

2.1. مبادرة المدفوعات بواسطة الهواتف المحمولة: أعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في 25 جوان 2013 عن إطلاق مشروع"فلوس" والذي يتمثل في بوابة لدفع وتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، وكانت شركة اتصالات بالمشاركة مع شركة ماستركارد والبنك الأهلي المصري وشركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي هم أول من بدأ في تقديم هذه الخدمة، والتي تمثلت آنذاك في الإتاحة للمشتركين لدى شركة اتصالات استخدام المحمول في إجراء عمليات الدفع والتحويل للأموال بطريقة آمنة بين مستخدمي الشبكة الواحدة. وكانت أول مبادرة لاستخدام الهاتف المحمول في تحويل الأموال وتقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، ثم قامت شركة فودافون بالمشاركة مع بنك الإسكان والتعمير وموبينيل بالمشاركة مع بنك الإمارات دبي الوطني بتبني مشروع التعاملات المالية عبر الهاتف المحمول، واستمر هذا الاتجاه حيث اثبت جديته فطرح البنك الأهلي المصري خدمة الدفع عن طريق الهاتف المحمول باسم فون كاش دون الاعتماد على شركة محمول بعينها، فالبنك الأهلي يقدم هذه الخدمة للمواطنين سواء أكانوا عملاء للبنك أو غير عملاء.

إن البنك المصري هو المسئول عن الإشراف على نظم وخدمات الدفع من خلال وضع القواعد والمعايير والإرشادات المتعلقة بتشغيل نظم الدفع وتشجيع استخدام خدمات الدفع الإلكترونية وتعزيز كفاءتها. فقد أصدر البنك المركزي المصري القواعد المنظمة لهذه الخدمة "قواعد تشغيل أوامر الدفع عن طريق الهاتف المحمول". ونجد ان هذه المبادرة هي الأولى من نوعها لتعزيز الاقتصاد غير النقدي وتعد خطوة هامة في طريق الاندماج المالي نظرا لما يتيحه هذا النظام للأشخاص غير الحائزين على حسابات بنكية من إمكانية إجراء المعاملات غير النقدية بصورة فعالة. ثم بعد ذلك تم تطوير الدفع الإلكتروني من خلال الهاتف المحمول بهدف استخدام الخدمة المقدمة في سداد أقساط القروض متناهية الصغر إتباعا لنماذج في بلدان أخرى.

3.1. خدمة فوري: تم تأسيس شركة فوري في عام 2008 بالاشتراك مع شركات عاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات وبنوك عاملة في مصر. وتوفر الشركة شبكة مدفوعات إلكترونية من خلال أكثر من 50 ألف موقع لتسهيل دفع فواتير الهاتف والمرافق مثل الكهرباء والمياه وتذاكر السفر وأقساط التأمين والتبرعات وذلك كله عن طريق قنوات متنوعة منها ماكينات الصراف الآلي وصغار البائعين والصيدليات ومكاتب البريد ومن خلال الانترنت ومحفظة المحمول. ووفقا لشركة فوري فإن هناك 15 مليون مستخدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لخدمة فوري يقومون بإجراء تحويلات قيمتها1.2 مليون جنيه يوميا من خلال 50 ألف مركز للخدمة، وقد تم تحصيل 6 بليون جنيه خلال عام 2014 من خلال شركة فوري والتي تعمل على توسعة شبكتها.

4.1. خدمة المدفوعات الإلكترونية للحكومة المصرية: تأسست شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية e-finance في عام 2005 لتصميم وإدارة وتشغيل نظم الأعمال الإلكترونية لجميع الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية والشركات، وكانت فكرة تأسيسها في الأصل هو العمل على تحويل التعاملات النقدية إلى نظام التداول الإلكتروني فعملت وتميزت في نظام السداد الإلكترونية وهو حجر الأساس في أي نظام قائم على المدفوعات غير النقدية. ويساهم في شركة e-finance بنك الاستثمار القومي بنسبة 70% والبنك الأهلي المصري بنسبة 10% وبنك مصر بنسبة 10% وشركة بنوك مصر بنسبة 10%، وهي بذلك شركة مملوكة بالكامل للدولة ومبادرة من الدولة للوصول إلى التحول في الاقتصاد غير النقدي، وبدأت الشركة في تشغيل نظام السداد الإلكتروني عام 2009. وهي تقدم العديد من الخدمات، فإلى جانب خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني التي توفر من خلالها خدمات دفع المرتبات وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية واشتراكات التأمينات الاجتماعية فإن شركة e-finance توفر خدمات البنية والتحتية وخدمات تكنولوجيا الأعمال وخدمات مركز البطاقات وغيرها من الخدمات الإلكترونية، كما تقوم بتنفيذ ميكنة سداد المعاشات والإعانات التي تقدمها وزارة التضامن الإجتماعي.

2. تعزيز الشمول المالي –محاور التنفيذ–:

تعمل الحكومة جاهدة على تعزيز الشمول المالي في مصر من خلال عدة محاور على النحو التالي:[19]

1.2. إنشاء المجلس القومي للمدفوعات: تم إنشاء المجلس القومي للمدفوعات بموجب القرار الجمهوري رقم 89 لسنة 2017، والذي يتضمن 16 عضوا منهم رئيس مجلس الوزراء والبنك المركزي والوزارات المعنية، ويختص المجلس بخفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع بديلا عنه، وتطوير نظم الدفع القومية والعمل على تحقيق الشمول المالي وذلك بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي وضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي وكذا تخفيض تكلفة انتقال الأموال وزيادة الحصيلة الضريبية . كما يهدف المجلس إلى حماية حقوق مستخدمي نظم وخدمات الدفع وتنظيم عمل الكيانات القائمة ورقابتها وذلك عبر اتخاذ قرارات محددة بإطار زمني أهمها إعداد مشروع قانون شامل لتطوير المعاملات غير النقدية والالتزام بوضع حد أقصى لتلك المعاملات، فضلا عن وضع تصور لإنشاء منظومة تكنولوجية متكاملة.

2.2. بيئة تشريعية مواتية للتحول نحو الشمول المالي: يتطلب تحول المجتمع إلى الشمول المالي توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق والواجبات، حيث يعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعي الذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سيتيح لمصر مواجهة الجرائم الإلكترونية التي لا توجد لها قوانين أو نصوص تحددها وتتعامل معها حاليا في القانون المصري، من خلال مناقشة مشروع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات من قبل لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمجلس النواب.

3.2. المبادرات الداعمة لمفهوم الشمول المالي:

تهتم الحكومة المصرية ممثلة في البنك المصري بتطبيق وإرساء مفهوم الشمول المالي عبر إطلاق العديد من المبادرات الداعمة لهذا التوجه، من أهمها:

* **مبادرة حساب لكل مواطن:** ضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالي عبر تشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية، من خلال إطلاق البنك المركزي مبادرة الشمول المالي بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة في مصر تحت عنوان "حساب لكل مواطن"، ودعا البنك المصارف إلى تسهيل فتح حسابات بالبنوك للمواطنين دون حد أدنى لفتح الحساب مشددا على ضرورة الوجود في الأقاليم والمناطق النائية والمدارس والنوادي والجمعيات وذلك لتوعية المواطنين بالمشاركة في المبادرة.

* **مبادرة التمويل العقاري:** أطلقها البنك المصري في فبراير 2014 وتم بموجبها تخصيص مبلغ 10 مليارات جنيه لمدة 20 سنة وأسعار مخفضة للبنوك لتقوم بإعادة إقراضها لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد متناقص بمشروعات الإسكان بالمجتمعات العمرانية، كما سمحت مبادرة البنك المركزي الخاصة بالتمويل العقاري بالحصول على القرض بفائدة بسيطة بعد تخفيض نسبة الفائدة لتتراوح بين 5% إلى 7% لمحدودي الدخل حسب دخل الفرد، و8% لمتوسطي الدخل و10.5% لفوق متوسطي الدخل بشرط ألا يتجاوز سعر الوحدة 950 ألف جنيه. وقد لاقت هذه المبادرة إقبالا كبيرا من المواطنين لانخفاض نسبة الفائدة على القرض وسهولة الحصول عليه، الأمر الذي جعل البنك يقر رفع إجمالي الأموال المخصصة للمبادرة من 10إلى 20 مليار جنيه.

* **مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تم إطلاقها في جانفي 2016 بشريحة 200 مليار جنيه بفائدة 5% متناقصة للمشروعات الصغيرة وبفائدة 7% متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة 12% متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة، وبلغت التمويلات التي تم ضخها تحت مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك أكثر من 55مليار جنيه حتى نهاية 2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* **خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول:** أصدر البنك المركزي في نوفمبر 2016 الإصدار الجديد للقواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول في خطوة نحو تحقيق المزيد من الشمول المالي، تعمل على تحقيق:

-توسيع نطاق مقدمي الخدمة ليشمل مكاتب البريد وفروع الشركات متناهية الصغر والجمعيات الأهلية للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين؛

-تقديم جميع أنواع خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني داخل الجمهورية؛

-تقديم خدمات مالية جديدة عن طريق الهاتف المحمول، مثل صرف الرواتب، تحصيل أقساط التمويل متناهي الصغر بالإضافة إلى المدفوعات الحكومية؛

-بلغ عدد المشتركين في خدمة تحويل الأموال عبر المحمول نحو 9.2 مليون عميل منذ إطلاق المبادرة في جويلية 2017.

4.2. المؤتمرات والفعاليات المعنية بالشمول المالي:

تم إطلاق العديد من المؤتمرات والفعاليات الداعمة للتحول نحو الشمول المالي والتي تسعى إلى تحقيق زيادة الوعي بالخدمات المالية الرقمية والتثقيف المالي لجميع فئات المجتمع، ومن أهمها نجد:

* **مؤتمر الشمول المالي بشرم الشيخ:** يعد مؤتمر الشمول المالي الذي عقد خلال الفترة من 13 إلى 15 سبتمبر 2017 بشرم الشيخ وبمشاركة أكثر من 94 دولة و119 مؤسسة عالمية، الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وهو أهم ملتقى لصانعي سياسات الشمول المالي في العالم، وذلك بالتعاون مع التحالف الدولي للشمول المالي. والهدف منه عرض المبادرات والجهود التي قامت بها الدول الأعضاء في مجال الشمول المالي وإعداد السياسات والاستراتيجيات المتعلقة به.

* **مؤتمر التكنولوجيا المالية شمال إفريقيا 2018:** استضافت مصر لأول مرة مؤتمر التكنولوجيا المالية"سيمنس شمال إفريقيا" في فيفري 2018، وتضمن ثلاثة محاور رئيسية هي التكنولوجيا المالية وأنظمة المدفوعات والتجارة الإلكترونية بمشاركة أكثر من 500 مشترك من داخل وخارج مصر و50 خبير عالمي في التكنولوجيا المالية بالإضافة إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة من الشركات التي تعرض أحدث تقنيات التكنولوجيا المالية المبتكرة على مستوى العالم. وقد تم الإعلان عن:

-إجراء الدراسات اللازمة لتدشين أول بنك رقمي في مصر خلال المرحلة القادمة، بغية إتمام جميع العمليات المصرفية عبر المحمول ليحل محل البنوك التقليدية؛

-إصدار أول بطاقة ذكية ذات علامة تجارية وطنية للكاش والشراء بالتعاون مع شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي، وهي بديلا عن فيزا وماستركارد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* **اليوم العربي للشمول المالي:** اتفق مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2015 على تخصيص يوم 27 أفريل من كل عام، يوما عربيا للشمول المالي في مصر، ومد فعاليته لمدة أسبوع لتأكيد على مبدأ ومفهوم الشمول المالي وتوسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية والتوعية لكيفية استخدام الخدمات المصرفية والاستفادة منها.

الخاتمة:

يوفر الشمول المالي تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولة.

الوصول إلى المعاملات هو خطوة البداية للشمول المالي، فحسابها يسمح بالادخار وتبادل المدفوعات ويعتبر بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا ما ركزت عليه مجموعة البنك الدولي، فقد تستخدم الخدمات المالية المختلفة في أعمال تجارية هامة وفي الاستثمارات المالية المختلفة في شتى المجالات. وفي مواجهة الأزمات المالية.

فمنذ عام 2010 قامت عدة دول بإعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التقدم نحو الشمول المالي، وهيئت السياسات التنظيمية ذلك، وشجعت على الابتكار والمنافسة في مجال الخدمات المصرفية والمالية، وقد ساعد في ذلك التطور التكنولوجي الصارخ خاصة في السنوات القليلة الماضية، مما عمل على انتشار التكنولوجيا المالية الرقمية، والتي أدت إلى توسيع نطاق تبادل الخدمات المالية في كل مكان، وبين كل أنواع المؤسسات والشركات الكبيرة أو الصغيرة ورجال الأعمال والتجار وحتى الأفراد العاديين.

الهوامش:

[1]– سمير عبد الله واخرون، (الشمول المالي في فلسطين)، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية، الفلسطيني "ماس"، القدس ورام الله، 2016.

[2]– جامع ياسر، (المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الاسلامية الاردنية)، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، الاردن،العدد 02، 2014.

[3]– أبو دية ماجد،(دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني)، مذكرة ماجستير، جامعة الازهر، غزة: فلسطين، 2016، ص 19.

[4]– سمير عبد الله واخرون، مرجع سابق، ص ص 10–16.

[5]- Haning A and Jansen S, Financial report and Financial Stability: current policy issues; Washington. The World Bank.2010.

[6] - www.cgap.org/topics/financial-inclusion.

[7]– سمير عبد الله وآخرون، مرجع سابق، ص20.

[8]– صندوق النقد العربي، (العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي)، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ابوظبي، 2015.

[9]– البنك الدولي، التقرير السنوي، واشنطن، 2013، www.worldbank.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[10] – المرجع نفسه.

[11]– صندوق النقد العربي،(فرص وتحديات النفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية)، ورقة عمل في اجتماع الدورة 36 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الكويت،01 اكتوبر 2012.

[12]– إضاءات، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، فيفري 2016، السلسلة الثامنة، العدد 07.

[13]– اسلي ديمير جوتش، كونت واخرون، (قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، عرض عام، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، مجموعة البنك الدولي، 2017.

[14]– صندوق النقد العربي، ، مرجع سابق، 2015.

[15]- www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview.

[16]– المرجع نفسه.

[17]– نانسي البنا، (نحو التحول للاقتصاد الرقمي،الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك الى مصر، 17 افريل 2018، http://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar

[18]– مشروع التحول الى الاقتصاد الرقمي في مصر، اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر، فيفري 2016، برعاية CIPE ، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة: مصر.

[19]– نانسي البنا، مرجع سابق.

المراجع:

1– سمير عبد الله واخرون، (الشمول المالي في فلسطين)، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية، الفلسطيني "ماس"، القدس ورام الله، 2016.

2– جامع ياسر، (المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الاسلامية الاردنية)، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، الأردن العدد 02، 2014.

3– إضاءات، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، فيفري 2016، السلسلة الثامنة، العدد 07.

4– أبو دية ماجد،(دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني)، مذكرة ماجستير، جامعة الازهر، غزة: فلسطين، 2016.

5– صندوق النقد العربي، (العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي)، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ابوظبي، 2015.

6– صندوق النقد العربي،(فرص وتحديات النفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية)، ورقة عمل في اجتماع الدورة 36 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الكويت01 اكتوبر 2012.

7– اسلي ديمير جوتش، كونت وآخرون، (قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، عرض عام، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، مجموعة البنك الدولي، 2017.

8– مشروع التحول الى الاقتصاد الرقمي في مصر، اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر، فيفري 2016، برعاية CIPE ، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة: مصر.

9– نانسي البنا، (نحو التحول للاقتصاد الرقمي،الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك الى مصر، 17 افريل 2018، http://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10- البنك الدولي، التقرير السنوي، واشنطن، 2013، bank.orgwww.world
11- www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview.
12- Haning A and Jansen S, Financial report and Financial Stability: current policy issues; Washington. The World Bank.2010.
13-www.cgap.org/topics/financial-inclusion.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com